والثاني يتعلق بازدياد عدد الدول التي تسعى للحصول على تقنية انتاج الأسلحة الذرية؛ وهذا وضع لا يستطيع ميثاق الامم المتحدة لعدم انتشار الأسلحة الذرية، الحؤول دون فقدان السيطرة عليه، وبالتالي لا يستطيع هذا الميثاق الحؤول دون «انفجار ذري» قد يحدث عاجلاً أم اجلاً.

أجهزة الرقابة لدى الامم المتحدة

انشأت الامم المتحدة جهازين للحؤول دون وقوع كارثة ذرية! ففي تموز (يوليو) ١٩٦٨، وقعت حوالي ١١٠ دول على ميثاق لمنع انتشار الأسلحة النووية. وبهدف الاشراف على تنفيذ هذا الميثاق، اقيمت في فيينا، مؤسسة باسم «الوكالة الدولية للطاقة الذرية». ومن الدول التي وقّعت على هذا الميثاق ليبيا والعراق؛ أما ليبيا فقد وقعته في تموز (يوليو) ١٩٦٨، وصادقت نهائيا على توقيعها في ١٩٧٥/٥/٢٦؛ وأما العراق فقد وقعه في تموز (يوليو) ١٩٦٨، وصادق على توقيعه نهائيا في ١٩٧٢/٢/٢٩. في حين أن اسرائيل وفرنسا والصين هي من بين الدول التي رفضت التوقيع على ميثاق الحد من انتشار الأسلحة النووية. «ولهذا فإن الوكالة لا تستطيع مراقبة القدرات الذرية لهذه الدول ودراستها»[٣].

هناك ملاحظة اخرى، لا بد من الاشارة إليها، وتتعلق بالطريقة التي تتم بها المراقبة؛ فقد ذكر مدير عام الوكالة، زيغفالد الكوند، أنه ليس لدى الوكالة الوسائل الكفيلة بمراقبة القدرة الذرية لدى الدول التي وقّعت على ميثاق عدم انتشار الأسلحة الذرية ومعرفتها؛ ولهذا، على الوكالة أن تقبل التقارير الواردة إليها كما هي، وبخاصة من الدول التي تعقد صفقات لبيع المفاعلات الذرية والمواد الذرية الاخرى، في حين أن الدول التي تبني هذه المفاعلات لا تسمح بمراقبة حرة يقوم بها المراقبون الموفدون من قبل الوكالة، وربما كان هذا هو السبب «في عدم تردد ليبيا والعراق في التوقيع على ميثاق الامم المتحدة لعدم انتشار الأسلحة الذرية، لأن الثغرات في هذا الميثاق كثيرة، ويمكن تضليل الوكالة بسهولة ودون أي مجهود»[٤].

الاتفاقات بين فرنسا والعراق

لقد بات معروفا، أن الاتفاقات المبرمة بين العراق وفرنسا تعود إلى سنتي ١٩٧٥ و١٩٧٦. وتقضي هذه الاتفاقات بأن تزود فرنسا العراق بمفاعل ذري للبحوث، قدرته سبعون ميغاواط من طراز «اوزيريس»، كما تنص على أن تقدم فرنسا المساعدات اللازمة لاقامة مركز للابحاث النووية بالقرب من بغداد. فمثل هذه الاتفاقات قائمة بين جميع البلدان المتطورة في المجال النووي، وبين الدول الراغبة في اللحاق بها.

والجدير بالذكر، أن عدد المفاعلات المماثلة للمفاعل المذكور، في ارجاء العالم، بلغ سبعين مفاعلاً، وهي موزعة في بلدان مختلفة، منها: الارجنتين، وجنوب افريقيا واندونيسيا وايران واسرائيل وتايوان والفيلبين وتايلاند وفيتنام وزائير وغيرها. أما المفارقة هنا، فتتمثل في «أن ثلثي هذه المفاعلات تم شراؤها من الولايات المتحدة، التي تتزعم، منذ ثلاث سنوات، مجموعة الدول التي تعارض تسرب الأسلحة الذرية»[٥].